

عقدتا مؤتمراً بعنوان "انتظارات عائلات المفقودين"

الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان و"سوليدا":

لطرق اسرائيل وسوريا اللبنانيين المعتقلين اعتباطاً

النهار ٤/٣/٢٠٠١

بدعوة من الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان و"لجنة دعم المعتقلين اعتباطاً" (سوليدا) عقد مؤتمر صحافي في فندق الكسندر في الاشرفية بعنوان "انتظارات عائلات المفقودين والمعتقلين" في حضور حشد من العائلات.

وتحت عن المؤتمر نعمان ابي انطون عن "مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني"، الامين العام للفيدرالية ادريس اليزمي ووديع الاسمر باسم "سوليدا" والستة ليلى بعلبكي حرب عن الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان.

استهل ابي انطون المؤتمر وقال: "بتكليف من الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، قامت رئيسة "سوليدا" ماري دوني وعضو المجلس المركزي للرابطة الفرنسيّة لحقوق الإنسان دومينيك نوعير بمهمة تقصي حقائق في لبنان بين ١٢ كانون الثاني الفائت و ١٨ منه حول المستجدات المتعلقة بقضية الاخفاء القسري والاعتقال التعسفي.

كان هدف هذه البعثة استقصاء الحقائق عن قرب من ذوي المخطوفين والمعتقلين والمسؤولين اللبنانيين ومنظمات المجتمع المدني المعنية. وقد التقت البعثة خلال مهمتها رئيس هيئة شكاوى اهالي المفقودين، الوزير فؤاد السعد ومسؤولي المنظمات الاهلية لذوي المعتقلين والمفقودين - لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين ولجنة اهالي المعتقلين في السجون السورية ولجنة متابعة الاسرى اللبنانيين في السجون الاسرائيلية ونقيب المحامين في بيروت ميشال ليان وممثلين لمنظمات حقوق الانسان المعنية.

واعلن ابي انطون ان التقرير الذي اعدته البعثة فيه عرض مفصل لوضع المعتقلين في السجون السورية والاسرائيلية وملف الاخفاء القسري في لبنان، فضلا عن امثاله لبعض الحالات لمعتقلين في سوريا ونبذة شخصية عن ١٤ معتقلًا في اسرائيل. وقال: "منذ انجاز هذا التقرير يهمنا ان نبني الملاحظات الآتية:

- ان منظماتنا تلاحظ بارتياح ان ثمة هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين يترأسها وزير، وبالتالي فان عملها مرتبط مباشرة بمجلس الوزراء، وانطلاقا من هذا فاننا نعتبر ان الحكومة اللبنانية مسؤولة مباشرة عن اللجنة.

- ان وجود مثل لنقاية محامي بيروت يشكل انتفاخا نحو المجتمع المدني، كما نتمنى ان يكون اوسع، وهنا ننوه بدور مثل نقابة محامي بيروت وتعاونه مع لجان الاهالي. وكنا نأمل ان يكون تمثيل السلطات القضائية اوسع.

وتتابع: "اننا والاهالي ننتظر من اللجنة ان تتخذ طريقة عمل شفافة ومتعاونة وان تستمع بكل موضوعية الى كل طلبات الاهالي وان تقوم بالتحقيقات اللازمة للمساعدة على اجلاء الحقيقة.

ويهمنا ان نؤكد لاهالي المخطوفين والمعتقلين وقوتنا التام الى جانبهم في هذه القضية الانسانية التي تبقى على رأس اولوياتنا، وسنعمل من اجل تعديل مطالبة المجتمع الدولي وخصوصا الاوروبي بحل هذه القضية وفقا للموايثق الدولية".

وطالب ابي انطون العائلات "باعطاء مهلة للجنة لمعالجة المشكلة".

التوصيات

وتلا الاسمر توصيات البعثة فقال: "طالب الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان و"سوليدا" السلطات اللبنانية بالآتي:

- الاخد في الاعتبار مطالب جميع ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وأن تستجيب مطالبهم لمعرفة الحقيقة عن مصير أو لادهم.
- ان تواصل جهودها من اجل اطلاق اللبنانيين المعتقلين اعتباطاً في اسرائيل.
- ان تعمل كل ما في وسعها من اجل تأهيل جميع اللبنانيين المعتقلين السابقين الذين تم اطلاقهم. (سجن الخدام والسجون السورية...).
- ان تطالب الحكومة السورية رسمياً باطلاق جميع اللبنانيين المعتقلين اعتباطاً لديها.
- اضاف: "تطلب الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان و"سوليدا" السلطات الاسرائيلية بـ:
- اطلاق جميع اللبنانيين المعتقلين اعتباطاً لديها.
- المساهمة في اجلاء الحقيقة عن مصير جميع اللبنانيين الذين اختفوا بفعل الميليشيات التابعة لاسرائيل والجيش الاسرائيلي واعلان لواحة الاشخاص الذين اعدتهم ومكان وجود الجثث". وتطلب السلطات السورية ايضاً
- باتلاف جميع اللبنانيين المعتقلين اعتباطاً في سوريا، وتسلیم جثث المعتقلين الذين اعدموا او توفوا خلال فترة اعتقالهم، وفي حال عدم التمكن من ذلك، نشر لائحة رسمية بأسمائهم، ووقف كل اعمال الخطف على الاراضي اللبنانية".
- وختم: "ان الفيدرالية الدولية و"سوليدا" تطالبان المجتمع الدولي بـ:
- وضع قضية الاخفاء القسري والاعتقال الاعتباطي في جدول الاولويات في المحادثات والعلاقات الثنائية مع الدول المعنية.
- مواصلة العمل والمفاوضات من اجل ايجاد حل سريع لاطلاق جميع اللبنانيين المعتقلين اعتباطاً في اسرائيل والاسرائيليين (الجنود الثلاثة والضابط الموجودون لدى "حزب الله") في لبنان.
- مطالب السلطات السورية باطلاق جميع اللبنانيين المعتقلين اعتباطاً لديها ونشر الحقائق حول مصير الذين توفوا اثناء فترة اعتقالهم.
- ان الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان ومنظمة دعم اللبنانيين المعتقلين اعتباطاً تناشد المجتمع المدني اللبناني بجميع مكوناته ان يدعم اهالي المخطوفين والمعتقلين حتى اجلاء الحقيقة طبقاً للإعلان العالمي لحماية الاشخاص.
- ورحب اليزمي بمشاركة وزير في هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين وقال: "هذا يعني دخول الحكومة مباشرة في هذه القضية، فضلاً عن نقابة المحامين، وستتعاون مع العائلات كافة وكنا نتمنى مشاركة وزارة العدل. وسنبقى الى جانبكم (العائلات) الى حين جلاء الحقيقة".
- وتحدثت السيدة حرب باسم الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان وتمنت "ان لا تضيع مطالب هذه العائلات في زواريب السياسة وسياسة التصنيف والتعليق. لسنا طالبي موقع سياسية، بل نعمل دفاعاً عن كرامة الانسان".
- ودعت وسائل الاعلام الى الاهتمام اكثر بقضية المفقودين والمعتقلين".
- ودار حوار بين المنتدين والعائلات، واعتبر احد المحامين "ان اللجنة التي شكّلتها الحكومة تطور ايجابي، ويبقى العيب الاساسي فيها انها تشكّلت بقرار حكومي، في حين كان يجب ان تتألف بموجب قانون يصدر في مجلس النواب".
- وحذر من ان يكون عمل اللجنة على غرار تلك التي تألفت ايام حكومة الرئيس سليم الحص.
- وأجاب اليزمي عن اسئلة الحضور، وأوضح ان اجتماعاً عقد مع المدعي العام التمييزي عدنان عصوم والمدير العام للأمن العام اللواء الركن جميل السيد وجرى فيه البحث في موضوع اللجنة.

ورداً على سؤال عن عدم زيارة مندوبى اللجنة الدولية للصليب الاحمر للسجون السورية ولقاء الموقوفين اللبنانيين على غرار ما يحصل في اسرائيل اجاب: "اللجنة الدولية لا تزور سجون اي بلد الا بعد الحصول على اذن من سلطاته"